



طفل في العاشرة من مرتكبي جريمة التعبير: انتهاك جديد للاتفاقية حقوق الطفل في البحرين

في أوائل ديسمبر، اعتقلت حكومة البحرين الطفلين جهاد نبيل السميع (10 سنوات) وعبدالله يوسف البحراني (13 سنة) بتهم الإعتداء على أفراد من الشرطة بالحجارة والتجمهر والشغب. وفي 6 يناير 2014، أمرت الحكومة بتجديد احتجازهما بحجة أن تقرير الأخصائية الإجتماعية لم يتم وأن الطفلين يتحدثان بالسياسة. وعلى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي تقوم فيها حكومة البحرين باستهداف الأطفال في حملتها ضد المتظاهرين السلميين، ولكن اعتقال واحتجاز طفل في العاشرة من العمر لتعبيرة عن آراءه السياسية يعتبر سابقة في انتهاكات حقوق الانسان في البحرين ويجب أن يكون ذلك مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي.

تحظر اتفاقية حقوق الطفل صراحةً اعتقال الأطفال لفترات طويلة وتعريضهم لسوء المعاملة والتعذيب. المادة رقم 37 (أ) تنص على أن "ألا يعرض أي طفل للتعذيب أو لغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" والمادة 37 (ب) تنص "ألا يحرم أي طفل من حريته بصورة غير قانونية أو تعسفية." وعلى أن الاعتقال "لا يجوز ممارسته إلا كملجأ أخير ولأقصر فترة زمنية مناسبة." وحتى لو كان طفل في العاشرة من العمر قادراً على التعبير عن آراءه السياسية، المادة 12 من الاتفاقية تضمن له الحق في عدم الملاحقة القضائية لتعبيرة عن آراءه السياسية حيث تنص المادة أنه "تكفل الدول الأطراف في هذه الاتفاقية للطفل القادر على تكوين آرائه الخاصة .. كما أن المادة 13 تنص بشكل واضح على أن "للطفل الحق في حرية التعبير."

وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية أوقفت بالفعل شحنة الأسلحة المستخدمة للسيطرة على الحشود إلى البحرين ولكن تظل البحرين حليف يحظى بتأييد كبير في الخليج. فوفقاً لخدمة أبحاث الكونغرس فإن حكومة الولايات المتحدة قدمت ما يفوق \$300 مليون دولار للبحرين من المساعدات منذ 2003. واستمرار هذه المساعدات مع غياب المساءلة يقدم دعماً ضمناً لنظام ينتهك حقوق الطفل. فحتى تقوم حكومة البحرين بتحسين حالة حقوق الإنسان واحترام التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل، يجب على الولايات المتحدة وحلفائها وبقية المجتمع الدولي الالتزام بمحاسبة حكومة البحرين بشكل علني وخاص على استمرار انتهاكات حقوق الانسان الأساسية.

###

R. James Suzano, JD, is the Legal Officer at ADHRB.